النظرية البنائية الوظيفية

في الحقيقة أن فكرة البناء الاجتماعي ليست فكرة حديثة العهد بل أنها تمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما ظهرت في كتابات " مونتسكيو " وحينها، ظهرت فكرة النسق الاجتماعي على أساس أن مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متسقة وذلك عندما تحدث مونتسكيو عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ وحجم السكان والعادات والتقاليد وغيرها مما يشكل في جوهره فكرة البناء الاجتماعي.

ثم ظهرت البنائية والوظيفية بصورة واضحة بشكل علمي في كتابات هربرت سبنسر في مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي. فكان سبنسر يؤكد دائماً وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي.

والغاية التي كان يهدف إليها هي إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود. وكان سبنسر أيضاً يتصور المجتمع على أنه جزء من النظام الطبيعي للكون وأنه يدخل في تركيبه ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك.

وبلغت الفكرة الوظيفية ذروتها في تفكير اميل دوركايم وبخاصة في مواجهة موضوع الحقائق الاجتماعية التي تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل لآخر وقدرتها على فرض نفسها على المجتمع. والنظم الموجودة في المجتمع من سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها تؤلف بناء له درجة معينه من الثبات والاستمرار.

إن البنائية الوظيفية تمثل أكثر النظريات السوسيولوجية المعاصرة رواجاً ليس فقط في المجتمعات الأوربية – مصدر علم الاجتماع الغربي - والولايات المتحدة الأمريكية، التي تبنت أفكار هذه النظرية ودعمتها من خلال المؤسسة الأكاديمية بصورة واضحة، بل أيضاً انتشرت مسلماتها في بلدان كثيرة من العالم وعلى رأسها ما يسمى بالدول المتخلفة أو بلدان العالم الثالث.

وترجع تسميتها بالبنائية الوظيفية لاستخدامها مفهومي البناء والوظيفة، وتنطلق الوظيفية من عدة قضايا مترابطة، فهي تسلم بأن المجتمع يمثل كلاً مؤلفاً من أجزاء مترابطة يؤدي كل منها

وظيفة معينة من أجل خدمة أهداف الكل، ومعنى ذلك أن المجتمع ما هو إلا نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة التي تساهم في تحقيق تكامله.

وتقوم البنائية الوظيفية على عدد من المقولات والأفكار الأساسية التي تنطلق منها تحليلات أنصار هذه النظرية، وتعتبر مقولة النسق الاجتماعي Social System من المقولات الأساسية للنظرية، وهذا ما ظهر بوضوح في تحليلات رائد علم الاجتماع الأمريكي " تالكوت بارسونز" حيث جعل مقولة النسق الاجتماعي هي الإطار الفكري العام الذي تقوم عليه نظرية الأنساق الاجتماعية، والتي تعتبر إحدى النظريات الهامة للبنائية الوظيفية المعاصرة، وتشير هذه النظرية إلى أن المجتمع ما هو إلا بناء أو نظام اجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية المتبادلة وظيفياً مثل النسق الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي والعائلي وغيرها من الأنساق الأخرى التي تؤثر في عملية استقرار مكونات البناء الاجتماعي أو المجتمع ككل.

ويؤكد أنصار البنائية الوظيفية التقليدية أو المعاصرة على أهمية وجود نوع من الإتفاق أو الشعور العام لقيام نوع من التفاعل الاجتماعي المتماسك، وذلك حول عدد من القيم والمعتقدات العامة (الجمعية) التي يجب أن يتفق حولها أعضاء النسق الاجتماعي بحيث يكون هناك اتفاق حول هذه القيم الجمعية سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو مجموعة العادات والتقاليد والأعراف والقوانين، ولاسيما أن هذه القيم هي التي تشكل درجة الوعي الاجتماعي والاتفاق العام الذي يحدد بدوره الإيديولوجيا الاجتماعية التي تعزز من عمليات التماسك والتضامن الاجتماعي واتفاق الأعضاء ومكونات النسق أو التنظيم حول جميع الأهداف والغايات العامة، التي يسعى ويهدف إليها كل من النسق الأكبر بأعضائه الذين ينتمون إليه، ولقد حرص الكثير من رواد نظرية البنائية الوظيفية على ضرورة وضع شروط ومتطلبات وحوافز وجزاءات لكي تعزز من عمليات وجود الوعي والاتفاق الجمعي كي يلعب دوراً أساسياً في عملية التماسك والتضامن الاجتماعي.

وقد أوضح" شيستر برنارد" ضرورة وجود النسق التعاوني، وذلك من خلال التعاون بين الأفراد فكل نظام أو نسق يكون عنصراً تابعاً للأنساق الكبرى التي يعتبر جزءً منها، كما أن كل نسق من هذه الأنساق الفرعية يتضمن بدوره نسقاً تعاونياً داخلياً.

والنسق الاجتماعي عبارة عن مجموعة فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركزاً أو مكانة اجتماعية متمايزة عن الآخرين، ويؤدي دوراً متمايزاً عن الآخرين فهو يعد نمطاً منظماً يحكم العلاقات بين الأفراد، ينظم حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض.

وقد تبنى الكثير من علماء الانثروبولوجيا هذه النظرية وأشهرهم راد كليف براون. فهو يرى أن البناء يتألف من كائنات إنسانية وأن كلمة بناء تشير بالضرورة إلى وجود نوع من التنسيق والترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تكوين الكل الذي نسميه بناء وكذلك يوجد روابط معينة تقوم بين هذه الأجزاء التي تؤلف الكل وتجعل منه بناء متماسك متمايز.

وبمقتضى هذا الفهم تكون "الوحدات الجزئية الداخلة في تكوين البناء الاجتماعي هي الأشخاص أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدي دوراً محدداً في الحياة الاجتماعية.

فالفرد لا يعتبر جزءاً مكوناً في البناء ولكن أعضاء المجتمع من حيث هم أشخاص يدخلون كوحدات في هذا البناء ويدخلون في شبكة معقدة من العلاقات. فرادكليف براون يستخدم مفهوم البناء الاجتماعي بمعنى واسع لأنه يدخل فيه كل العلاقات الثنائية التي تقوم بين شخص وآخر مثل العلاقة بين الأب والابن أو العلاقة بين الشعب والدولة وغيرها.

ولكن ايفانز برتشارد يقف موقف المعارضة من رادكليف براون ويرى أن العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالثبات والاستقرار هي التي تدخل في البناء واستبعد العلاقات الثنائية التي ذكرها رادكليف براون. فالعلاقة الثنائية علاقة طارئة مؤقته قد تنتهي بموت أحد الطرفين.

ويستبعد ايفانز برتشارد ايضا من البناء الزمر الاجتماعية الصغيرة مثل الأسرة التي تتكون من جيلين لأنها لا تلبث أن تختفي كوحدة بنائية متمايزة. أما الذي يدخل في البناء بالنسبة له فهو

الجماعات الكبيرة المتماسكة الدائمة كالقبائل والعشائر التي تستمر في الوجود أجيالاً طويلة رغم ما يطرأ على مكوناتها من تغيرات. فالبناء عند ايفانز برتشارد يتألف من العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات من الأشخاص الذي يرتبطون بعضهم ببعض ارتباطاً وثيقاً منظماً.

ويرى راد كليف براون كذلك أن البناء الاجتماعي ليس إلا مجموعة من الأنساق الاجتماعية والأنساق هي الأجهزة أو النظم التي تتفاعل فيما بينها داخل إطار البناء الكلي الشامل. والنسق عبارة عن عدد من النظم الاجتماعية التي تتشابك وتتضامن فيما بينهما في شكل رتيب منظم. كما أن النظام عبارة عن قاعدة أو عدة قواعد منظمة للسلوك يتفق عليها الأشخاص وتنظمها الجماعة داخل البناء.

ويرى راد كليف براون أن علاقة النظم بالبناء علاقة ذات شطرين:

1- علاقة النظام بأفراد الجماعة داخل البناء الاجتماعي.

2- علاقة النظام بسائر النظم الأخرى التي تتعلق بالنسق وبالبناء الاجتماعي.

فمثلاً النسق القرابي يتألف من عدد من النظم المتعلقة به كنظام التوريث والنظام الأبوي والنظام الأموي وهكذا. ومن مجموعة الأنساق القرابية والاقتصادية والسياسية والعقائدية وغيرها يتألف البناء.

ويميز راد كليف براون بين الصورة البنائية والبناء الواقعي. فالصورة البنائية هي الصورة العامة أو السوية لعلاقة من العلاقات بعد تجريدها من مختلف الأحداث الجزئية رغم إدخال هذه التغيرات في الاعتبار. أما البناء الواقعي فهو البناء من حيث هو حقيقة شخصية وموجودة بالفعل ويمكن ملاحظتها مباشرة.

والبناء الواقعي يتغير بسرعة واستمرار بعكس الصورة البنائية التي تحتفظ بخصائصها وملامحها الأساسية بدون تغير لفترات طويلة من الزمن وتتمتع بدرجة من الاستقرار والثبات.

هذا بالنسبة للبناء أما الوظيفة كما ذكرها العلماء الوظيفيون هي الدور الذي يلعبه الجزء في الكل أي النظام في البناء الاجتماعي الشامل. أي أن درجة الاستمرار والاطراد في البناء هي التي تحقق وحدته وكيانه ولا يمكن أن تتم إلا بأداء وظيفة هذا البناء أي الحركة الديناميكية المتمثلة

في الدور الذي يلعبه كل نظام أو نسق في داخل البناء. فالوظيفة في البناء هي التي تحقق هذا التساند والتكامل بين أجزائه بحيث يفقد النسق أو البناء الاجتماعي معناه المتكامل لو انتزع من نظام ما.

أما راد كليف براون فيرى أن فكرة الوظيفة التي تطبق على النظم الاجتماعية تقوم على المماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة البيولوجية فالوظيفة هي الدور الذي يؤديه أي نشاط جزئي في النشاط الكلي الذي ينتمي إليه. وهكذا تكون وظيفة أي نظام اجتماعي هي الدور الذي يلعبه في البناء الاجتماعي الذي يتألف من أفراد الناس الذين يرتبطون ببعضهم البعض في كل واحد متماسك عن طريق علاقات اجتماعية محددة.

ومن التعريفات الشهيرة للوظيفة ذلك الذي قدمه ميرتون حيث قال: إنها تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين.

والوظيفة قد تكون ظاهرة أو كامنة أي ليس بالضرورة أن يكون لكل ظاهرة وظيفة أو وظائف واضحة أو مقصودة. ولذلك على الباحث الاجتماعي أن يبحث عنها من خلال تحليل المناشط الاجتماعية. ويعتبر بارسونز مفهوم الوظيفة اساسيا لفهم أي نسق من الأنساق الاجتماعية، فالوظيفة تمثل النتيجة المنطقية لمفهوم النسق فهي توضح طبيعته وتعمل على تكيفه مع بيئته.

الأفكار الرئيسية للاتجاه الوظيفي:

أولا: يمكن النظر إلى أي شيء سواء كان كائنا حيا أو اجتماعيا وسواء كان فردا أو مجموعة صغيرة أو تنظيما رسميا أو مجتمعا أو حتى العالم بأسره على انه نسق أو نظام، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، فجسم الإنسان نسق يتكون من مختلف الأعضاء والأجهزة والجهاز الدوري فيه مثلا عبارة عن نسق يتكون من مجموعة من الأجزاء، وشخصية الفرد نسق يتكون من أجزاء مختلفة مثل السلوك والحالة الانفعالية والعقلية ....الخ وكذلك المجتمع والعالم.

ثانيا: لكل نسق احتياجات أساسية لا بد من الوفاء بها وإلا فإن النسق سوف يقف أو يتغير تغيرا جوهريا، فالجسم الإنساني مثلا يحتاج للأكسجين، والنتروجين وكل مجتمع يحتاج لأساليب لتنظيم السلوك (القانون) ومجموعة لرعاية الأطفال (الأسرة) وهكذا.

ثالثا: لا بد أن يكون النسق دائما في حالة توازن ولكي يتحقق ذلك فلا بد أن تلبي أجزاءه المختلفة احتياجاته، فإذا اختلت وظيفة الجهاز الدوري فإن الجسم سوف يعتل ويصبح في حالة من اللا إتزان.

رابعا: كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفيا أي يسهم في تحقيق توازن النسق، وقد يكون ضارا وظيفيا أي يقلل من توازن النسق وقد يكون غير وظيفي أي عديم القيمة بالنسبة للنسق.

خامسا: يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل فحاجة المجتمع لرعاية الأطفال مثلا يمكن أن تقوم بها الأسرة وحاجة المجموعة إلى التماسك قد تتحقق عن طريق التمسك بالتقاليد أو عن طريق الشعور بالتهديد من عدو خارجي.

سادسا: وحدة التحليل يجب أن تكون الأنشطة أو النماذج المتكررة بالتحليل الاجتماعي الوظيفي، لا يحاول أن يشرح كيف ترعى أسرة معينة أطفالها، ولكنه يهتم بكيفية تحقيق الأسرة كنظام لهذا الهدف.

الإطار التصوري للبنائية الوظيفية:

أي مجموعة المفهومات التي يتردد استخدامها في إطار البنائية الوظيفية، وعلى الرغم من أن مفهوما البناء و الوظيفة باعتبارهما مفهومين رئيسين في هذا الإطار، وقد دخلا على يد كومت وسبنسر إلا أن البنائية الوظيفية شهدت نمو إطارا تصوريا، يضم مفهومات مثل النسق والنظام والدور والقيم و المعايير وغيرها ترتبط بمفهوم البناء، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كما شهدت ظهور مفهومات مثل الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة، والبدائل الوظيفية والمعوقات الوظيفية،

وغيرها، ترتبط بمفهوم الوظيفة، وقد أضيفت هذه المفهومات على يد علماء مثل مالينوفسكي وراد كليف براون و بارسونز و ميرتون و ماريون ليفي وغيرهم.

أولا: مفهوم البناء الاجتماعي والمفهومات ذات الصلة:

يذكر روبرت ريد فيلد أن من استخدموا مفهوم البناء الاجتماعي لم يستخدموه بمعنى واحد، ويبدو أنهم يستخدمون عدة أفكار أو تصورات مختلفة بشأنه ، وحرص راد كليف براون أحد رواد البنائية الوظيفية في محاضرته التي ألقاها 1940 م وعنوانها في البناء الاجتماعي على حسم هذا الخلاف.

ويقصد بالبناء الاجتماعي: مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، وثمة أجزاء مرتبة ومتسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي، وتتحدد بالأشخاص والزمر والجماعات وما ينتج عنها من علاقات، وفقا لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكل وهو البناء الاجتماعي.

ويمكن إجمال المفهومات ذات الصلة بما يلي:

1- النسق الاجتماعي: ويعني النسق في أبسط معانيه العلائقية أو الارتباط أو التساند، وحينما تؤثر مجموعة وحدات وظيفية بعضها في بعض فإنه يمكن القول إنها تؤلف نسقا ذلك الذي يتسم بخصائص معينة.

ويستطيع مفهوم النسق الوفاء بكثير من متطلبات التحليل الوظيفي، ولعل أهمها أنه يمكننا على مستوى التجريد من التعرف على النشاطات المختلفة والخصائص المتميزة للمجتمع ككل، فالمجتمع ذاته يوصف بأنه نسق اجتماعي متفاعل، وتتضمن فكرة النسق الإشارة إلى البيئة المحيطة به، وتنطوي هذه البيئة على أقصى درجات التفاعل والتداخل بين مختلف عناصر

ومكونات النسق، كذلك تثير مسالة البيئةو مشكلة حدود النسق، والحدود هي الإطار الذي يحيط بالنسق ويتبادل معه التأثير والتأثر.

2- النظام الاجتماعي: أن مفهوم النظام الاجتماعي يتألف من جانبين: الأول فكرة أو مبدأ مشترك بين أبناء المجتمع، والثاني هو البناء الذي هو المؤسسات التي تمنح الفكرة والمبدأ الطابع النظامي وتضعها في موضع التطبيق بشكل يحقق مصالح الإنسان.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات النظم الاجتماعية عند علماء الاجتماع إلا أنه يمكن القول: إن هناك شبه اتفاق بين المشتغلين بعلوم الاجتماع والإنسان، على أن النظم الاجتماعية هي الأساليب المقننة والمتفق عليها اجتماعيا (سلوك وعلاقات وتفاعلات وأفكار ومعايير ومفاهيم وجزاءات) والتي تستهدف إشباع حاجات أبناء المجتمع.

خصائص النظم الاجتماعية:

أولا: لكل نظام وظيفة أو مجموعة من الوظائف يؤديها داخل المجتمع، ولعل هذه الخاصية يمكن استنتاجها من تعريف النظم بأنها أساليب مقننة جماعية لمواجهة الحاجات الإنسانية الأساسية.

ثانيا: يرتبط النظام بفكرة المعايير أو القواعد الضابطة للسلوك، فهو ليس مجرد نماذج سلوكية بل إلى جانب ذلك نماذج مقننة، أي تخضع لقواعد معينة متفق عليها، ويجب على الناس الالتزام بها.

ثالثا: إن التزام الناس بهذه القواعد يرتبط بفكرة الجزاءات الاجتماعية، فإتباع الناس لنماذج السلوك المعترف بها في المجتمع يرجع إلى التربية أو التنشئة الاجتماعية كأساس أول، وإذا فشلت فإن الأساس الثاني هو الخوف من الجزاءات الاجتماعية السلبية.

رابعا: إن النظام هو السلوك الاجتماعي الذي يعترف به أبناء المجتمع، ويحتاج السلوك إلى فترة زمنية طويلة حتى يتم قبوله وبالتالي يستمر لفترة زمنية طويلة أطول من أعمار الأفراد.

خامسا: أغلب النظم تتسم بدرجة عالية من التعقيد، حيث يتضمن كل منها مجموعة معقدة ومتشابكة من النماذج السلوكية، وضوابط السلوك وقواعد معينة يجب أن يتبعها إلى جانب شبكة معقدة من العلاقات التي تحتاج إلى كثير من الجهد لفهمها وتحليلها.

3- الدور الاجتماعي: يعد مفهوم الدور مفهوما محوريا سواء لفهم النتائج أو الآثار أو لفهم مكونات البناء الاجتماعي، فالدور هو الوظيفة، بمعنى أنه السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل، وتشكل أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأدوار الشخصية جوهر البناء الاجتماعي، وبالمثل تشكل أنماط العلاقات بين النظم الاجتماعية المفهوم الأشمل لبناء المجتمع ككل.

4- نسق القيم: ويشير إلى القيم التي يتبناها المشاركون في **النسق الاجتماعي** كموجهات لسلوكهم و هذه القيم هي المسؤولية عن التوازن و الوحدة كما أنها تحقق التماسك و تمنح الفعل الجماعي و تعطيه معنى.

5- الجماعات: تشير الجماعة إلى أي تجمع من أفراد يرتبطون معا بمجموعة معينة من العلاقات الاجتماعية، ولا بد أن يتوفر في الجماعات عنصران أساسيان هما:

أ ـ الوعي بالأعضاء الآخرين داخل الجماعة.

ب ـ الاستجابة المتبادلة بينهم بحيث تشكل أفعالهم سياق الجماعة ككل.

الاتجاه البنائي الوظيفي وصناعة السلام

اهتم كثير من علماء الاجتماع بتحديد الإجراءات والتدابير التي تستخدم عند دراسة الفروض الوظيفية واختبارها، ونظرا لأن الصياغة النظرية للاتجاه الوظيفي ذات طابع تصوري في بعض جوانبها، فقد أكد تيماشيف أن التجربة الفعلية إحدى هذه الإجراءات والتدابير، وذلك لاعتقاده بأننا نستطيع أن نقدر تصوريا وبشكل عام ماذا سيحدث في مجتمع ما إذا ما أدى بناء جزئي وظيفته أو اضطرب في تأديتها.

ورغم تأكيد تيماشيف على أهمية التصور أو التجربة الفعلية ومشروعيتها في إجراء أي تحليل سببي إلا أنه يستند إلى رأي " ماكس فيبر " بالنسبة للحدود والتحفظات التي يضعها عند استخدام هذه الأداة أي التصور كإجراء منهجي في التحليل الوظيفي.

ويتمثل الإجراء المنهجي الذي يستخدم في التحليل الوظيفي، في ملاحظة وتحليل النتائج المترتبة على حدوث الاضطرابات المختلفة في المجتمع، تلك الاضطرابات التي قد تنجم عن أحداث داخلية أو خارجية أو عن كلا العاملين معا، وسواء كان التأكيد على الاستقراء التاريخي أو التجربة والمقارنة.

فكلما كان المجتمع مستقرا خاليا من الاضطرابات كلما ساعد هذا الأمر في ترسيخ مفاهيم السلام في نفوس وأذهان أفراد المجتمع، فالاستقرار السياسي يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.. وهكذا. والاستقرار السياسي لا يمكن أن يحصل ما لم يكن هناك نظاما ديمقراطيا يكون لأفراد المجتمع دورا مباشرا في تحديد ملامح نظام الحكم الذي يتبعون له وبخلاف ذلك فأن مبررات الفوضى وعدم الاستقرار تكون حافزا رئيسا لتفشي الصراع المجتمعي وغياب فرص السلام في المجتمع.